الأمم المتحدة

S/2020/1059

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2020
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 29 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تُقدَّم هذه الرســالة عملاً بقرار مجلس الأمن 2539 (2020)، الذي رحب فيه المجلس بتقريري عن التقييم المتعلق باســـتمرار أهمية موارد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2020/473)، وطلب إليّ أن أعرض العناصر الأولى من خطة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن ذلك التقييم. ويجري التخطيط والتنفيذ بتعاون وثيق بين الأمانة العامة والقوة المؤقتة وبالتشاور، حسب الاقتضاء، مع الأطراف والبلدان المساهمة بقوات ومع أعضاء المجلس.

وتندرج العناصر الأولى من التنفيذ في فئات القدرات، والعمليات، والتكنولوجيا الجديدة، وفرقة العمل البحرية، ودعم العمليات. وتشمل ما يلي:

- استبدال ناقلات الأفراد المدرّعة الثقيلة بمركبات أخف وزناً؛
- تعزيز قدرات الاتصال والتنسيق؛
- إدخال تعديلات على تشكيلة مقر قيادة القوة؛
- دمج مواقع الأمم المتحدة؛
- تحسين استخدام التكنولوجيا الجديدة؛
- إعادة تشكيل القوة البحرية؛
- تسخير المزيج من القدرات التمكينية على النحو الأمثل؛
- إعادة فائض المعدات إلى الوطن والانتقال من الاعتماد على المعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى استخدام المعدات المملوكة للوحدات؛
- إجراء استعراض لهيكل الدعم المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- استعراض ملاك الموظفين المدنيين.

القدرات

استبدال ناقلات الأفراد المدرّعة الثقيلة بمركبات أخف وزناً. تحقَّق بالفعل تنفيذ هذا العنصر جزئياً. فمن أصل ما مجموعه 10 وحدات للمشاة، نُشرت بالفعل 5 وحدات في شكل مركبات تكتيكية خفيفة سريعة الحركة ومركبات استطلاع، بأعداد كافية. وفيما يتعلق بالكتائب المتبقية، تجري القوة تحليلاً للهيكل الملائم والمزيج المناسب من المركبات القتالية اللازمة في ضوء التضاريس التي تعمل فيها هذه الكتائب. ويشير التنسيق الأولي غير الرسمي الذي أُجري مع البلدان المساهمة بقوات إلى أن بعض الكتائب لا تمتلك هذه المركبات ضمن جردها الوطني، مما يعني أن عملية شراء المركبات ونشرها في القوة قد تستغرق فترة تصل إلى سنتين.

تعزيز قدرات الاتصال والتنسيق. تنفيذ هذا العنصر سيتحقق بإيفاد فريقين إضافيَين، واحد في كل من جانبِي الخط الأزرق. وقد حددت القوة الموارد المتاحة لدى ضباط أركانها العسكريين، الذين سيتعين أن يُعاد توصيف مهامهم، بالتشاور مع البلدان المعنية المساهمة بقوات، وتجري إعادة انتداب ستة ضباط إلى فرع الاتصال. وستكون الجداول الزمنية لإنشاء الفريقين الجديدين في الفرع وتحديد مواقع تمركزهما في إسرائيل، علاوةً على وجودهما المحتمل في مقر قيادة الجيش اللبناني، مرهونةً بالتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وتبادل الرسائل مع السلطات الإسرائيلية واللبنانية. وقد كانت الاتصالات الأولية التي جرت في هذا الصدد مع الطرفين إيجابية. وتواصل القوة المؤقتة تفاعلها مع السلطات الإسرائيلية لإقناعها بإنشاء مكتب اتصال في تل أبيب.

وضمن الإطار الثلاثي، تستكشف القوة المؤقتة مع الطرفين إمكانية إنشاء لجان فرعية إضافية تتولى معالجة المسائل المتكررة البارزة وتيسير اتفاقهما على المجالات المتنازع عليها على طول الخط الأزرق.

إدخال تعديلات على تشكيلة مقر قيادة القوة. أدخلت البعثة التعديلات على تشكيلة مقر قيادة القوة، بهدف تعزيز التكامل الوظيفي بين عنصرَيها المدني والعسكري في مجالات تحليل المعلومات، والعمليات الجوية، والتدريب، والشؤون الجنسانية، والتكنولوجيا، وذلك باشتراك الموظفين المعنيين في العمل في المواقع وتعزيز آليات التنسيق، بما في ذلك نظام البعثة الداخلي لتنسيق الاستخبارات، وإدماج الموظفين التقنيين العسكريين التابعين لفرع القيادة والتحكم والاتصالات في قسم التكنولوجيا الميدانية التابع لشعبة دعم البعثة.

العمليات

دمج مواقع الأمم المتحدة. حددت القوة خمسة مواقع في منطقة عملياتها سيتم إغلاقها، على أن تُدمج مسؤوليات هذه المواقع في التصميم المتبقي للقوة. وسيُغلق موقعان من هذه المواقع خلال فترة الميزانية 2021/2020، فيما ستُغلق المواقع الثلاثة المتبقية خلال فترة الميزانية 2022/2021. وسيجري إيواء أفراد القوات من تلك المواقع في مواقع قريبة منها تابعة للأمم المتحدة على مقربة من الخط الأزرق. ومن شأن الإغلاق المقترح لتلك المواقع أن يعزز كذلك الدعم لعملية إعادة نشر القوات وإعادة التوازن إلى كثافة أفراد القوات وزيادة التركيز على رصد الخط الأزرق، دون فقدان المواقع ذات القيمة التشغيلية الكبيرة.

تحسين استخدام التكنولوجيا الجديدة. شرعت القوة المؤقتة في مناقشات مع الطرفين بشأن تحسين استخدام التكنولوجيا الجديدة. وانتهت البعثة من وضع خطة شاملة لتحسين المراقبة بالفيديو في 19 موقعا مختارا من مواقع الأمم المتحدة على طول الخط الأزرق، وأعادت ترتيب أولويات الموارد ذات الصلة بذلك

لإتاحة إمكانية شـــراء المرحلة التجريبية من منظومات كاميرات المراقبة خلال الفترة المالية الحالية. أما الاحتياجات المتبقية فســتُدرج في ميزانية الفترة 2022/2021. وســيُعمم اســتخدام معدات التكنولوجيا الأخرى كمعدات مملوكة للوحدات، من قبيل قدرات المراقبة بالرادار على متن ســفن القوة البحرية، وزيادة المراقبة بالرادارات الأرضـية. وتخضــع حاليا إمكانية نشـر الطائرات المسـيرة من دون طيار لدراســة دقيقة بالتشاور الوثيق مع الطرفين.

إعادة تشكيل القوة البحرية. لوحظ في التقييم أن القوة البحرية قد تكون في وضع يسمح لها بأن تنقل جزئياً بعض المسؤوليات المتعلقة بعمليات الاعتراض البحري إلى القوات البحرية اللبنانية إذا استمرت الجهود المبذولة لبناء قدرات هذه الأخيرة. وســتواصــل القوة المؤقتة دعم أي خطط أخرى يضــعها الجيش اللبناني والبحرية اللبنانية لنقل مســؤوليات الأمم المتحدة التدريجي اللازم إلى حكومة لبنان، في إطار العمل مع المجتمع الدولي على مواصــلة تقديم هذا الدعم وزيادته. وتتولى الأمانة العامة تقييم ما ينطبق من العوامل والاحتياجات المتعلقة بتشكيل القوة البحرية المقبل استناداً إلى تلك العناصر والتطورات الأخيرة، بما في ذلك أثر الانفجار الذي وقع في بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، وذلك على النحو المشار إليه في قرار مجلس الأمن 2539 (2020).

الدعم التشغيلي للبعثة

تســخير المزيج من القدرات التمكينية على النحو الأمثل. تجري القوة المؤقتة اســتعراضــاً للهيكل الحالي لعناصـرها في مجال الدعم المقدم للبعثات وذلك لضـمان احتفاظها بمزيج فعال من القدرات التمكينية المقدمة من البلدان المســاهمة بقوات والخدمات المتعاقد عليها مع المدنيين. وســتُدرج التغييرات اللازمة في ميزانية الفترة 2022/2021.

إعادة الفائض من المعدات إلى الوطن والانتقال من الاعتماد على المعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى اســتخدام المعدات المملوكة للوحدات. بدأت مع البلدان المســاهمة بقوات المناقشــات الرامية إلى تحديد الفائض من المعدات المملوكة للوحدات والاتفاق عليها، وبدأ إدخال التعديلات اللازمة لخفض القدرات التمكينية من أجل اســتيفاء الاحتياجات الحالية للبعثة، وذلك بطرق من بينها تعديل مذكرات التفاهم ذات الصـلة. ورهنا بالاتفاق مع البلدان المعنية المسـاهمة بقوات، سـيُعاد الفائض من المعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن في الفترة 2022/2021.

وتعمل الأمانة العامة مع البلدان المعنية المســاهمة بقوات للتقليل من الاعتماد على المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي أصـبحت متقادمة، وضـمان أن تقوم جميع هذه البلدان بنشـر معدات مملوكة للوحدات مزودة بما يلائم الغرض المتوخى منها، وفقا لعملية إعادة التشكيل الجارية. ونظراً لكون هذا التغيير عملية لا تترتب عليها أية آثار من حيث التكلفة، فإنه سيُنفذ بعد موافقة الجمعية العامة على الميزانية المقبلة للقوة المؤقتة وإبداء البلدان المعنية الاســتعداد لنشــر المعدات المملوكة للوحدات، اعتباراً من منتصــف عام 2022. وستُدرج الآثار المالية المترتبة على ذلك في الميزانيات المقبلة.

إجراء اســتعراض لهيكل الدعم المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصــالات. ســوف تترتب على الاستعراض التقني الذي ستخضـع له الترتيبات الإقليمية للدعم بتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات آثارُ على الكيانات الأخرى في المنطقة. وتعتزم الأمانة العامة إجراء اســتعراض شــامل في عام 2021. وأي تغييرات ذات صلة تُدخل على ترتيبات الدعم سيُدرج في عمليات الميزانية للفترة 2023/2022.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين. يوشك الاستعراض على الانتهاء. فقد انتهى فريق عامل داخلي تابع للقوت المؤقتة من إجراء مشاورات شاملة مع جميع عناصر البعثة ومع اتحادات الموظفين والأمانة العامة. وروعي في ذلك هيكل شعبة دعم البعثة والاحتياجات من الموظفين فيما يتعلق بقدرات التخطيط الاستراتيجي في مكتب رئيس البعثة/قائد القوة، وجرت مواءمة العنصر المدني في القوة المؤقتة تماماً مع عملية إعادة تشكيل العنصر النظامي. وسيكتمل الاستعراض في الموعد المقرر لضمان إدراج جميع عمليات إعادة التشكيل اللازمة في مشروع ميزانية الفترة 2021/2022.

وإنني واثق من أن تنفيذ التقييم بجميع جوانبه، بالتعاون مع كلا الطرفين واستمرار الدعم المقدم من أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، هو ممكن عملياً وسيؤدي إلى تشكيل البعثة وعملياتها على النحو الأمثل. وأتوقع أيضا أن أشهد نتيجةً لذلك في أن تصبح قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملاً وفعالاً معزَّزة. بيد أنه يجدر بالإشارة أن تلك القدرة تتوقف أيضا إلى حد كبير جدا على توافر الدعم والتعاون الكاملين من جانب الطرفين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الموحد الذي يقدمه مجلس الأمن باستمرار إلى القوة المؤقتة والأنشطة المنوطة بها.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**